مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

# نهاية الدولة-الأمة عند فتحي المسكيني
## عشر أطروحات في الفلسفة السياسية

**وائل شويحة**
باحث جزائري

2024

- **بحث محكم**
- **قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية**
- 30 شتنبر 2024

جميع الحقوق محفوظة © 2024

**نهاية الدولة- الأمة عند فتحي المسكيني:**
عشر أطروحات في الفلسفة السياسية

## ملخص البحث:

يتناول هذا البحث إشكالية الدولة ونهايتها ضمن الإنتاج الفكري لفتحي المسكيني، وهو بحث يهدف إلى استنطاق وفهم مواقف المسكيني من الدولة- الأمة في السياق العالمي والعربي المعاصر، من خلال قراءة نصوصه التي ناقشت هذه المسألة بشكل صريح في مواضع وبشكل خفي في مواضع أخرى؛ وذلك بقراءتها وتحليلها وبيان وجاهتها في فهم الوضع العالمي الراهن ضمن أطروحات ومقولات فلسفية سياسية تجمل هذه المواقف. وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يضيء جانبا من فكر المسكيني في سياق نظريات الفلاسفة السياسيين الذين أرّخوا لنهاية الدولة- الأمة كهابرماس وغيره، وكانت من أهم نتائج هذا البحث: أن فتحي المسكيني يؤرخ لنهاية الدولة- الأمة، ويستشرف بداية ظهور مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد الدولة.

## مقدمة

لا يزال يشهد مفهوم الدولة- الأمة نقاشات كبيرة في أدبيات الفلسفة والنظرية السياسية، وكذلك في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية حول تعريفاته وتَغيُّراتها ومدى صلاحيته في الواقع، وتختلف القراءات والمواقف على اختلاف توجهات أصحابها كالتوجهات الحداثية وما بعد الحداثية، مناهضي العولمة ومناصريها، الليبراليين والمحافظين، وغير ذلك من التيارات والمدارس...

عندما نقرأ كتابات فتحي المسكيني، لن نجد نظرية متكاملة في الدولة، وإنما سنجد انتقادات ونقاشات متفرقة ضمن سياقات فكرية مختلفة؛ وذلك على حسب المواضيع التي يخوض فيها الكاتب، وهذا على عادة فلاسفة الاختلاف؛ فمواقف المسكيني من الدولة- الأمة هي مواقف نقدية أكثر منها مواقف تأسيسية. وبالتالي، فإن محاولة بناء نظرية مجملة حول الدولة في كتاباته هي مجازفة كبيرة تجنبناها وسعينا إلى فهم هذه الانتقادات من خلال وضعها ضمن إطارات نظرية متعلقة بالدولة- الأمة: كتاريخ نشوئها، ومسألة السيادة والشرعية والسلطة، والمواطنة، والعولمة، وما إلى ذلك. ويمكن القول أيضا إنّ مواقف المسكيني حول الدولة- الأمة هي مواقف فريدة في توجهها؛ وذلك في سياق الفكر العربي المعاصر الذي لا يزال في معظم مناحيه متوافقا مع أطروحات الدولة- الأمة ومنتصرا لها مع بعض التعديلات طبعا التي تخفف من الأطروحات القومية المتضمنة فيها، ويعود تميز موقف المسكيني لكونه يبذل جهدا كبيرا للخروج من ربقة الدولة- الأمة، وكل التصورات القومية المتعلقة بها كما سيكتشف القارئ ذلك ضمن هذا البحث.

في آخر هذه المقدمة، أود أن أشير إلى أن كل أطروحة من الأطروحات تستجمع موقفا من مواقف المسكيني من الدولة- الأمة، ولكن يمكن دائما استخراج أطروحات ومواقف أخرى من كتاباته؛ وذلك على حسب سياقات فهم مختلفة.

## الأطروحة 1:

**إن الدولة الما بعد قومية ضرب من التدبير العملي (إتيقا) الذي يعتني بالإنسان**

إن نموذج الحكم الذي وضعته الملة (الخلافة، الملك، السلطنة) كان قد انتهى بعد نهايتها كنموذج صالح لتدبير الحكم والعيش، وترسخت هذه النهاية بعد أن تم بناء الدولة- الأمة إثر الثورة الفرنسية 1789 في السياق الغربي، وإبان الإمبريالية الغربية في السياق العربي، ثم محاولة ترسيخ الدولة- الأمة بعد الاستقلال، والذي نجحت فيه بعض الدول العربية إلى حد ما وفشلت فيه أخرى، وبالتالي فما حدث هو أن «مرحلة القبيلة قد انتهت ببناء الدولة[1]»؛ أي ببناء شرعية الدولة وصلاحيتها وتحويل القبيلة إلى شعب الدولة- الأمة، ويمكن وصف ما وقع في الأزمنة الحديثة بأن الدولة صارت تسعى لإنجاز ضرب من الإيتيقا؛ أي: «ضرب من الإقامة في الإمكان الإنساني وطريقة ما لتدبير بيئة الانسان، أعني هيئته داخل العالم[2]» ومن ثم، صارت الدولة البراديغم الذي يحكم الشعب وينتظم به بوصفها –أي الدولة- شكل الوجود الروحي الخاص بالشعب في العالم منذ فجر الحداثة السياسية، وعلينا الآن أن نطرح هذا السؤال: هل نجحت الدولة- الأمة في تحقيق خطتها كضرب من الفلسفة العملية (إيتيقا) بعد نهاية الملة؟ ونفترض أن هذه الخطة والمسعى غير ممكنين في نموذج الدولة- الأمة، وهذا وفق فهم المسكيني للدولة- الأمة، فكل صيغة هووية للدولة لا يمكن لها أن تحقق هذا النوع من التعقل والتدبير أو الفلسفة العملية، وبالتالي، فإن الضعف الذي بدأ يمس الدولة- الأمة في العصر الحالي، وظهور شكل جديد من الإمبراطورية المعولمة؛ أي مرحلة ما بعد الدولة أو نهاية الدولة- الأمة يمكن له أن يخلق شروطا وإمكانات هذا النوع من التفكير؛ أي الدولة كضرب من الفلسفة العملية التي تعتني بالإنسان بما هو إنسان من غير صيغة هووية قومية على نموذج الشعب والدولة- الأمة، ويمكن لهذا المبدأ الجديد أن يصلح ما أفسدته «دول قدت من اللاحقيقة واللاحرية[3]»؛ وذلك بالنجاح في بلورة الشكل المناسب من الدولة الذي يناسبنا في ثقافة لم تنجز حداثتها السياسية بعد، ولم تنجح في خلق ذاتية أصيلة ووجدت نفسها ملقاة في أزمة حداثة ليست معنية بها مباشرة، والتي تطرح علينا مهمة ملحة لإعادة تملك مصادر أنفسنا لإنجاز عصر الحداثة في أفقنا مما يمنح لنا من القدرة على التحرر من قبضة التنين[4].

---

1 فتحي المسكيني. فلسفة النوابت. بيروت لبنان. دار الطليعة. 1997 ص 30

2 نفسه ص 13

3 نفسه ص 29

4 حول إشكالية الحداثة وعلاقتها بمسألة من نحن؟ ضمن فلسفة المسكيني يرجع إلى: وائل شويحة. في الإجابة عن سؤال من نحن؟ قراءة في فكر فتحي المسكيني. مؤسسة مؤمنون بلا حدود. 2024. ص 20- 22

## الأطروحة 2:

**إن السيادة الجديدة هي سيادة لا تعرف الحدود، بل لها حدود مفتوحة**

يتوافق تعريف المسكيني للسيادة مع تعريف القانونيين؛ فهي: «قدرة الدولة على التشريع والفعل بذلك التشريع بحرية تامة. وبهذا المعنى هي سلطة[5]» وبالتالي، فإن احتكار القدرة على تشريع القوانين وإنفاذها داخل إقليم الدولة وعلى شعب محدد هو ما يميز الدولة الحديثة عن غيرها، كما أنه يميز بين السيادة والسلطة، فالسلطة هي الجانب الأداتي من السيادة أو هي الجانب التطبيقي العملي لممارسة السيادة، وهذا التمييز مفيد في فهم أزمة الدول السلطوية التي لا تميز بين هاذين المفهومين وتعتبر ممارسة السلطة سيادة بحد ذاتها وأي نقد موجه نحو السلطة هو مساس بسيادة الدولة، وفي هذا خلط واضح بين المفهومين، ويعود التشكل التاريخي للسيادة وفقا للمسكيني عن وضعية الحرب وخاصة حرب الثلاثين عاما الدينية قبل معاهدة وستفاليا «وهو تشخيص مناسب لشكل الدولة الذي عرضه هوبز في كتاب التنين: فالسلطة السيادية لا منبع لها سوى وضع الحرب الدينية[6]». إن وضع حرب الكل على الكل الذي افترضه هوبز في عقده الاجتماعي ووضع الحروب الدينية التي كان يعيشها لم يجد لها من مخرج سوى أن يتنازل الجميع عن جزء من حريتهم وتفويضها تفويضا مطلقا للدولة بوصفها سيادة مطلقة؛ وذلك من أجل الحفاظ على الأمن، وهذا التفويض هو نهائي لا يمكن التراجع عنه، وتتمثل هذه السيادة وممارسة السلطة في شخص الحاكم؛ أي الملك عند هوبز. ومن ثم، فقد أسس هوبز للدولة المطلقة بوصفها المخرج الأخير من حالة الفوضى، وبالتالي «فإن السلام في معاهدة وستفاليا لم يكن يعني في واقع الأمر سوى علمنة السلطة من خلال بناء سيادة مطلقة لا تدين بنفسها إلى أي مرجعية خارجها[7]» ويتناسب طرح المسكيني مع أطروحة تيلي[8] القائلة إن الحرب أنتجت الدولة والدولة أنتجت الحرب، أو باعتبار الدولة كنمط من الجريمة المنظمة؛ وذلك يظهر في أن الدولة كجهاز يحتكر العنف ويمارس سلطة على شعب وسيادة لا تقبل التجزئة على إقليم هي في حالة استعداد دائم للحرب «ولأن السيادة مطلقة فهي بطبيعتها عمل حربي[9]» وهذه القدرة على العنف في الداخل والخارج تجعل من السيادة في جوهرها فعلا حربيا.

بقي أن ننظر في علاقة السيادة بالإقليم والسؤال المطروح هو: هل تغيرت فكرة الإقليم[10] التي بنيت عليها سيادة الدولة- الأمة وما شكل السيادة الذي أنتجته؟

---

5 فتحي المسكيني. الهوية والزمان: تأويلات فينومينولوجية لمسألة النحن. بيروت لبنان. دار الطليعة. 2001 ص90

6 فتحي المسكيني. براقع التنين. مصر. مؤسسة هنداوي للنشر. 2023. ص 38

7 نفسه ص 46

8 Chrales Tilly, War Making and State Making as Organized Crime, in: Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer & Theda Skocpol (eds), Bringing the State Back in (Cambridge: Cambridge University Press, 1985) p 169

9 المسكيني، براقع التنين ص 58

10 لنا عودة لمفهوم الإقليم في الأطروحة 08 من هذا البحث وإنما أركز هنا على مسألة السيادة.

ينسجم المسكيني مع موقف كل من نغري وهارت في تصورهما لشكل السيادة الجديد، والذي يمثله برنامج معين منطمس لأمريكا يجب دفعه أكثر إلى الأمام لكي يتحقق، وهو: «سيادة لا تعرف الحدود بل لها حدود مفتوحة على نحو مبدئي[11]» وهذا يعني أن هناك تغيرا قد طرأ على فكرة الإقليم، والتي قد غيرت بدورها في معنى السيادة في عصر العولمة الاقتصادية، فصارت أكثر سيولة وتخضع لمنطق السوق العالمي أكثر من شكل سيادة الدولة- الأمة الصلبة، ولم تعد الأقاليم مغلقة أو ثابتة، بل باتت أكثر انفتاحا وتغيرا في الداخل والخارج؛ وذلك بواسطة الجمهور[12] الذي يسعى إلى تجاوز الحدود الإقليمية، وتمييع معنى المكان عن طريق استخدام وسائل التواصل التقنية ومساهمته في تشكيل معنى السيادة. ولذلك، فإن شكل السيادة الجديد هو شكل يوجد في تداخل مع سيادة الدولة- الأمة ولا يقطع معه وجرى التحول إلى «ما بعد السيادة، حيث يجري توزيع السلطة السياسية على جهات فاعلة مختلفة كثيرة[13]» تحت وفوق قومية كالمنظمات غير الحكومية، مما قلص وغير من معنى سيادة الدولة- الأمة.

## الأطروحة 3:

### صار الاقتصاد الحيوي للجمهور يشكل مصدر شرعية الدولة وأساسها المدني

إن الدولة الحديثة بنت شرعيتها في جزء كبير على الشرعية القانونية وعلى السلطة التشريعية المنتخبَة بما هي سلطة منفصلة ومستقلة قادرة على تشريع القوانين؛ كما أن القانون أيضا «محتاج إلى العمومي لإقرار مشروعيته[14]»، والذي يتجسد في مجتمع مدني قوي منفصل عن الدولة، وكذلك يعد من مصادر شرعية الدولة احتكار العنف الشرعي والتعامل مع الفرد كمواطن له حقوق طبيعية، وإن مشروعية كل هذا مرتبط عند المسكيني بتمثيل الدولة للقيم العامة للمجتمع والروح الحضارية للأمة، مما يعود بالشرعية القانونية على عنف الدولة الذي هو جوهر سلطتها: «إن كل دولة إنما تفترض أن سلطتها ليست عنفا وإنما هي قوة شرعية بالقانون ومشروعة بقيم الأمة. ولكن هل أن استعمال القوة بالتوافق مع القانون سيغير من طبيعة القوة؟ أي لا يجعلها تتحول إلى عنف؟ خاصة ونحن نلاحظ أن الاختلاف في تصور الدولة يسارية أو يمينية أو دينية، لا يمس بالاتفاق الأساسي حول طبيعة السلطة بوصفها قائمة على علاقة ضرورية مع العنف[15]»، إلا أنه يمكن

---

11 فتحي المسكيني. الفيلسوف والإمبراطورية: في تنوير الإنسان الأخير. الدار البيضاء المغرب. المركز الثقافي العربي. 2005. ص 100. وعن أمريكا كبرنامج سيادة جديد يرجع إلى ص 102

12 نستجمع هنا معنى الجمهور من خلال كتاب فيرنو تشكل الجمهور: من أجل تحليل أشكال الحياة المعاصرة، وهو كالتالي: الجمهور عبارة عن: 1- كثرة وليس وحدة كالشعب. 2- ليس الجمهور فردا ولا جماعة، وإنما بينهما. 3- يعيد الجمهور تعريف الواحد ووحدته عبارة عن وحدة لغوية وعمومية. 4- الجمهور نمط كينونة معاصر يميزه الشعور بانعدام الوطن. 5- الجمهور هو مسار تشكل حر لا غاية ولا برنامج قبلي مسطر له. يرجع بالخصوص إلى ص 25 و34 من الكتاب ومقدمة Sylvére Lotringer.

Paolo Virno. A Grammar of the Multitude. Translated by: Isabella Bertoletti, James Cascaito, Andrea Casson. (Usa: Semiotexte, 2004)

13 كولن هاي وآخرون، الدولة: نظريات وقضايا، ترجمة أمين الأيوبي، الدوحة قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2019. ص 364

14 المسكيني. فلسفة النوابت. ص55

15 المسكيني. الهوية والزمان. ص 88

تخفيف هذا الارتباط بين السلطة والعنف بالاعتماد على تصور سبينوزا في معرض رده على هوبز حول مسألة السلطة، والذي يناقشه المسكيني بالبحث عن مخرج آخر يضعف من عنف الدولة والبحث عن إمكانية طرح تصور مغاير مبني على «تأسيس كاف لمفهوم الاقتدار من حيث هو ضرب من الحق الطبيعي الذي يملكه الإنسان بما هو إنسان امتلاكا مطلقا. فإذا ما اعترفت الدول بهذا النوع من الحقوق التي لا يمكن أبدا استلابها، قللت بذلك من إمكانية الحاجة التاريخية إلى العنف تقليلا جوهريا[16]» وفي هذا تحديد كبير للدولة بما هي سلطة جوهرها العنف، وكذلك نقض لمبدأ إمكانية التفويض المطلق للحرية الذي لا رجعة فيه للدولة كما تصوره هوبز مما يؤسس لعنف الدولة المبرر، فبواسطة تصور الاقتدار بوصفه ملكة أصلية في الإنسان لا يمكنه التخلص منها للدولة، يجعل من الدولة في علاقتها بالمواطن علاقة ليس جوهرها العنف وإنما الحق، وبالتالي يمكن لهذا المبدأ أن يكون بمثابة الموضع الذي يُتجاوز بواسطته الدولة- الأمة أو هوويتها «فالدول تفقد شرعيتها ما إن تتحول إلى جهاز هووي لاستعمال الشعوب من خارج مصيرها[17]» ولذلك لابد من النظر إلى شرعية الدولة (القانونية واستعمال العنف واحتكاره) خارج أفق الهوية؛ أي أن يكون الاستخدام الوحيد لفكرة الشعب أو أساس نظرتها وعلاقتها مع شعبها مجاوز للهوية نحو المواطنة، ومن التعبئة إلى الثقافة الديمقراطية؛ أي تقويض السلطة الحيوية بما هي خاصية مجتمع المراقبة، [18] والتي تنتج مشروعيتها الخاصة، وغير ذلك سيؤدي إلى سلطوية الدولة، ونصل هنا إلى طرح السؤال التالي: فبعد تغير مفهوم السيادة والاقليم في عصر الإمبراطورية هل تغير أيضا مفهوم الشرعية ويجيبنا المسكيني: «إن الشرعي الجديد شرعي امبراطوري، لا يظهر إلا لأن سياقا عالميا قد فرض الحاجة إليه[19]» فهو شرعي لا يعول على الهوية والعنف كشرط أخير لمشروعيته، وإنما حرية الجمهور ويمكن القول إن القدرة على التشريع وإنفاذ القوانين واحتكار العنف الشرعي لا تزال قائمة في عصر الإمبراطورية، ولكن لم تعد الهوية أو الأمة أساسا تستمد منها مشروعيتها، وإنما من المواطنة والجماهير[20] المتكثرة واللاإقليمية كشبكة منفتحة في الفضاءات العمومية ليس لها سوى مبدأ الحرية كمبرر لها «إن الحرية قد صارت سائدة والسيادة قد حددت بوصفها ديمقراطية على نحو جذري داخل سيرورة توسع مفتوح ومستمر إن الحد هو حد حرية[21]». ومن ثم، فقد تم نقل الحرية من كونها حقا تطالب به الشعوب، وتقوم الدولة بحفظه إلى مبدأ مقوم لسيادة وشرعية الدولة في حد ذاتها، إلا أن هذا المبدأ عند المسكيني لا

16 نفسه ص 92

17 فتحي المسكيني. الكوجيطو المجروح أسئلة الهوية في الفلسفة المعاصرة. الجزائر. منشورات الاختلاف. 2013. ص221

18 «ففي عملية العبور من المجتمع القائم على الضبط والربط إلى مجتمع الرقابة والإشراف، تتحقق صيغة سلطة جديدة محددة بجملة التكنولوجيات التي ترى المجتمع ملكوتا للقوة الحيوية» مايكل هاردت وأنطونيو نيغري. الإمبراطورية. ترجمة فاضل جكتر. المملكة العربية السعودية. مكتبة العبيكان. 2002. ص53

19 فتحي المسكيني. الفيلسوف والإمبراطورية في تنوير الإنسان الأخير. الدار البيضاء- المغرب. المركز الثقافي العربي. 2005. ص 103

20 معنى الجمهور عند هارت ونغري كالتالي: «الجمهور حشد أو فيلق، وهو يتألف من عناصر لا حصر لها تظل مختلفة واحدها عن الآخر، ومع ذلك، هي متواصلة، متعاونة وتعمل معا» مايكل هارت وأنطونيو نغري، الجمهور: الحرب والديمقراطية في عصر الإمبراطورية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2015، ص ص 255-256. ولمزيد من التعريفات المختلفة للجمهور ضمن الكتاب يرجع إلى: ص 32، 190، 328

21 هاردت ونغري ضمن الفيلسوف والإمبراطورية ص 100 وقد فضلت استخدام ترجمة المسكيني لهذا المقطع من النص على ترجمة فاضل جكتر، ويمكن العودة إلي ترجمة الأخير: مايكل هاردت وأنطونيو نيغري. الإمبراطورية. ترجمة فاضل جكتر ص 254

يعطل معاني السيادة الأخرى، وإنما يساعد في تحقيق غاية العدالة؛ أي إن عدالة الدولة تشتق من كمية الحرية التي تتأسس عليها من غير إقحام للهووي عليها «فلا يمكن تصور عمل الدولة من دون احتكار جهاز العنف وشرعنته. والشعوب لا تريد أكثر من ذلك، لكن المُشكِل هو أن الدول لا تتحمل معارضة الشعوب لكمية العنف المصرَّفة داخل فضاء سلطة ما. ما تريده الشعوب هو الحد الأدنى من العنف والحد الأقصى من العدل، لكن الدول لا توفر إلا الحد الأدنى من الحياة والحد الأقصى من القانون«[22]

## الأطروحة 4:

### إن الهوية الجديدة هي هوية إمبراطورية[23]

عملت الدولة- الأمة بعد نشوئها التاريخي بشكل محموم طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين على صنع الهوية الجامعة للشعب؛ وذلك تشكيلا لتجانس الشعب وتحويله إلى أمة واحدة خصوصا بعد فشل التنوير كمشروع يسعى لتحقيق الدولة والمواطنة العالمية وانتصار فكرة القومية الرومنسية. إذن تحولت الدولة إلى جهاز هوية ضخم تحت مسمى الدولة- الأمة، ولذلك «أليست الهوية نفسها جهازا من أجهزة الحداثة بل من أجهزة الدولة مهما كان شكلها؟[24]» بلى إن الهوية عبارة عن ثمرة تأويل معين لمشروع الحداثة السياسية الذي وجد في مقولة الوعي أو الأنا (العارفة، الترنسدنتالية، المطلقة، المحضة) والمتطابقة مع نفسها والنافية لكل اختلاف مشروعيته الخاصة، ووفقا للمسكيني تعد الدولة امتدادا لبراديغم الوعي ونشأت على أرضيته، وفلسفة هيغل في نسختها الرومنسية هي أحسن مثال عن ذلك؛ فالدولة تمثل التحقق التاريخي لروح الشعب[25]، والسؤال المطروح هو: هل تخلصت الدولة- الأمة المعاصرة مما هو هووي؟ خاصة بعد نقد الذات وفلسفة الوعي ضمن مشروع ما بعد الحداثة، أم لا تزال تتأسس على كل ما هو هووي وتنتجه «من أجل ذلك ليس الروح جهازا هُوويا تصنعه الدولة- الأمة كما تشاء على نموذج الوعي المتناهي الحديث؛ وذلك لسبب مهم هو أن الدولة- الأمة هي نتيجة تاريخية لبرنامج التنوير الذي قام على براديغم الوعي. وكل من يواصل التعويل على فلسفة الوعي، ومن ثم يكتفي بفهم تاريخ ذاته على أساس وعيه الأخلاقي هو يساعد الدولة- الأمة على الانفراد بمصادر ذاته واختزالها في أفضل الأحوال في جهاز حقوقي ليس له من مضمون معياري سوى بنيته الصورية. عندئذ كم يسهل على الدولة القومية أن تحول روح الشعب أو حتى روح العالم إلى جهاز هُووي

22 فتحي المسكيني. فلسفة الأشياء الصغيرة. مصر. مؤسسة هنداوي. 2024. ص ص 85- 86

23 المسكيني، الفيلسوف والإمبراطورية ص 150

24 فتحي المسكيني. الهوية والحرية نحو أنوار جديدة. لبنان. جداول للنشر والتوزيع. 2011. ص14

25 يقوم المسكيني بقراءة لا- هووية لهيغل على غير عادة التقليد الغربي (ريكور، هونيث، والتقليد الجماعاتي)؛ أي بمعنى هيغل الذي رسم طريق عصر ما بعد الروح (النحن) بإرجاع الوعي إلى مصادر نفسه التي قطعت معها الحداثة (ديكارت) وذلك هروبا من فراغ الوعي المعياري واغترابه ووصولا إلى مشروع الكوني. للمزيد راجع: المسكيني، الهوية والحرية، الفصل الخامس: الانقلاب الهووي على الذات الحديثة أو هيغل والكتابة على ظهر الغرب، مدخل إلى كتاب فينومينولوجيا الروح ص 131- 154

واستعماله ضد الآخرين»[26]؛ فالانتماء فعل حر سابق على كل وعي بالهوية أو مركزية لذات فارغة، وقد صارت منذ زمن إنجازا لغويا تداوليا وإمبراطوريا مختلفا بامتياز؛ فالاستيلاء على مصادر الذات باسم جماعوية مغلقة تبررها فلسفة وعي ما، هو ما يقطع المسكيني الطريق عنه؛ اذ إن مصادر الذات ليست ملكا لأي دولة- أمة، والتي لا تبحث سوى عما هو شكلي وأداتي فيها، لكي تبرر وجودها من غير صلاحية كونية وشرعية حقيقية لها، إلا استخدامها الأداتي لهوية ما، باعتبارها التعريف الأخير لشعبها «كأن كل خطة الدولة الحديثة قد كانت من أجل بناء هويات فردية أنانية، مغلقة ورقمية، للسيطرة على السكان باسم فكرة الشعب الحقوقية التي هي بناء سياسي أو معياري وليس معطى هوويا جاهزا[27]»، وبالتالي تحولت الهوية إلى أداة قمعية تستمد الدولة شرعيتها ومشروعيتها منها، خاصة بعد فشل فكرة الشعب الموحد والأمة المتجانسة وظهور بوادر التفكير في إطار جديد لاستيعاب الاختلافات والتعدديات في المجتمعات المتعددة الثقافات التي لا تحتمل فكرة التجانس، وإنما الاختلاف والأقليات كأساس، والدول التي لا تنفك في الأخذ بالهووي والقومي في تعريفها لنفسها وشعبها هي دول تواصل الانضواء في «الجهاز الهووي الذي ما تزال الدولة الحقوقية تستخدمه في تلطيف معقوليتها الأداتية[28]» فتحولت الدولة إلى مؤسسة صناعة واحتكار الانتماء كإله فان هووي يستمد من الهوية معناه ومهمته للسيطرة «ورغم ذلك تزعم كل دولة أنها أغلقت باب الانتماء لدى الشعب الذي تحكمه وحولته إلى هوية جاهزة وقابلة للاستهلاك اليومي الطويل الأمد. كل دولة تحول الحكم إلى بنية هوية وتحاسب الأفراد على هذا الأساس؛ أي إلى مستهلكين رسميين لمضمون هووي جاهز ومفروض بوسائل العنف الشرعي[29]» وعلى ذلك، يجب أن ننجح في تحقيق برنامج الدولة خارج المنظور الأداتي نحو أفق العيش الديمقراطي الحر الذي يحرر مسألة الانتماء من الدولة والتي قلبت الأدوار، فصارت الهوية لا الدولة بمثابة التنين، والحال أن الأفراد في عصر الإمبراطورية قد صار لهم من القدرة في تعريف ذواتهم واختيار انتماءاتهم، وتملك لمصادر أنفسهم فائضا كثيرا يجعل من الدولة الحديثة مطالبة بحماية هذا الحق لا الاستيلاء عليه وسرقته؛ وذلك من غير أي تناقض مع مبدأ تأسيسها ووظائفها، سواء أكانت الدولة ليبرالية أو جماعاتية، ويساعدنا المسكيني في فهم هذا المنحى الخطير: «والحال أن هويتنا العمومية هي أحد الشروط الحقوقية للانتماء، كما ضبطتها فكرة الدولة الحديثة، وليس مشكلا وجوديا[30]» وبذلك يخرج المسكيني الانتماء من دائرة سلطة الدولة- الأمة، وبالأحرى هو يجعل من الهوية شكلا من الانتماء فوق الدولة، وليست مسألة متعلقة ببقاء الدولة وشرعيتها؛ فلعبة الهوية هي لعبة الدولة- الأمة تبتز به القدر الصحي من الانتماء لتحوله إلى الانتماء بما هو؛ أي الانتماء هو الهوية التي تفرضها الدولة وليس غير ذلك، باعتباره المعنى الوحيد الذي يسعى إليه شعب ما من أجل أن تُصرِّفه كنوع من الجماعة الروحية أو الأمة السياسية تبرر به بقاءها، ونتيجة لذلك علينا البحث عن نوع من «جماعوية في معنى نحو

26 المسكيني. الهوية والحرية. ص 153

27 المسكيني. براقع التنين. ص 100

28 المسكيني. الهوية والزمان. ص 19

29 المسكيني. الكوجيطو المجروح. ص ص 216- 217

30 نفسه ص 14

من المزاوجة المدنية الجذرية والنشطة بين الجماعة (شكل الانتماء إلى أفق أخلاقي كفيل بالحفاظ على كرامة الحياة الكونية وشخص الإنسانية في أنفسنا) وبين الجمهور (شكل الكثرة الحرة التي نعمل داخلها بوصفها فن المناعة المدنية لوجودنا التاريخي العيني): أي بين الهوية السردية والحرية المدنية. إنه نوع من الحس الجمهوري بالمعنى الجماعوي؛ أي بجهاز أنفسنا بوصفه معركة تأويلية مع المستقبل المدني المناسب لمستطاع الحرية فينا، وليس معطى خرافيا كسولا قد تستعمله هذه الدولة/ الأمة أو تلك ضدنا متى تشاء باسم ضرب من الابتزاز السياسي للانتماء[31]». وبناء على ذلك، فإن ما يقترحه المسكيني علينا هو ربط قانوني بين الانتماء إلى مصادر أنفسنا، وبين شكل أنفسنا الجديدة في الدولة الديمقراطية من غير تحويل الانتماء إلى تنين هووي يبتلع ما هو حاضر فينا؛ أي وجودنا المعاصر في العالم مع ما للمعاصر من كل معاني الجِدّة والخطورة التي تتطلب انتماء حرًّا إلى أنفسنا المدنية الحالية، وتغليب الحس الجمهوري على الحس الجماعوي من غير اقصاء للأخير، واستصلاح ما كان كونيا فيه للعيش في العالم المعولم من غير هاجس هووي وحمى انتماء مريضة أداتية جاهزة تعدها الدولة-الأمة لغاية شرعية سياسية تحافظ بها على استمرارها.

## الأطروحة 5:

**علينا الاحتراز من أي مماهاة بين الدولة والوطن، ومن أي رد لمعنى الوطن إلى معنى أمة أو قومية ما**

«كيف نفكر بالدولة دون أن نخلط بينها وبين الوطن[32]؟» إن هذا السؤال يتطلب منا الوقوف والتأمل لبرهة، أليست الدولة والوطن نفس الشيء؟ يبدو أن الأمر غير ذلك؛ فالمسكيني يشدد على الفصل بينها في مجمل كتاباته، فالوطن عنده هو العصر وليس متعلقا بمعنى الدولة أو المدينة القديمة إلا عرضا، وأما المواطنة فتعتبر عنده ضربا من الصداقة[33]؛ أي صداقة العصر ومشاركة العصر مع عدم إلغاء لفكرة المواطنة القانونية المعروفة في خضم الفلسفة السياسية؛ وذلك باعتبار المواطنة أساس العلاقة بين المواطنين والدولة التي تُبنى على الحقوق والواجبات، والتي تستمد الدولة بدورها جزءًا من شرعيتها منها «فالوطن ضرب من السكن الجذري في إمكانية العالم التي بحوزتنا في كل مرة[34]» يبدو أن الوطن يمثل إمكانا من إمكانات العالم ويبدو أن ماهية الدولة، باعتبارها احتكارا للعنف الشرعي وسلطة تقوم باختزال من إمكانات العالم ما يتناسب مع ماهيتها وليست اختيارا حرا، فالوطن ضرب من العناية بأنفسنا والعالم كمقام وسكن أنطولوجي قبل أن يكون سياسي، فالسكن يؤخذ هنا بمعنى المجاورة والقرب والتدبير وتملّك العالم عنائيا، وبالتالي يكون العصر وطنا لنا قبل أي دولة باعتبارنا أصدقاء للعصر ويجب علينا «الاحتراز من أي مماهاة بين الدولة والوطن، ومن أي رد

31 نفسه ص 152

32 المسكيني. الهوية والزمان. ص 32 هامش رقم 11

33 حول مسألة الصداقة والدولة أنظر: الهوية والزمان ص 30 هامش رقم 8 و9

34 نفسه ص 32

لمعنى الوطن إلى معنى أمة أو قومية ما[35]» فإذا كانت الدولة مساحة إقليمية تسكنها أمة ما، فالوطن عصر يسكنه الجمهور المتعدد والمتغير، والذي يستمد معنى وجوده منه «وفجأة تم المرور من حقبة المواطن/ العضو الهووي في شعب الدولة- الأمة، إلى حقبة الانسان/ الشخص الحي الذي يعيش وفق نموذج مجتمعي لا يريد تبديله[36]»، والذي يعيش وفق أشكال مغايرة، وفي تغاير حيوي وإتيقي لا يملك من المشروعية سوى صلاحية عيشه وحرية انتمائه وعنايته بجسده في أفق العالم المعولم، وإن ما يسعى إليه المسكيني هو إعادة مفهوم مواطنة الجمهور إلى الساحة؛ وذلك من خلال التخلص من الفكرة الرومنسية للشعب، باعتباره قومية أو روح أمة وهوية مغلقة خلقتها الدولة- الأمة، والتي قد تقوم بتعبئتها تحت مشروع المواطنة للحكم باسمها، وكذلك من خلال المقاربة بين مفهوم الجمهور المعاصر، وبين مفهوم الشعب الأول الذي عناه هوبز قبل أن تتسلمه الدولة- الأمة فقد كان مفهوم الشعب «مجرد تعبير قانوني يشير إلى مجموع المواطنين في دولة ما وليس له أي مضمون قومي[37]» وكل تصور قومي قد كان لاحقا بعد تأسيس الدولة؛ أي إن التصور الهووي للشعب هو نتاج للدولة- الأمة وليس العكس، لذلك تحول الوطن إلى الدولة- الأمة فكل دولة- أمة تعتبر نفسها جهة السكن الروحي الوحيد لشعب هووي هو في الحقيقة -أي الشعب- ليس سوى مخرج -كفكرة- عن حالة الفوضى والحرب الدينية. وأما راهنا «فالوطن أداة تفكير خصبة في نقل المشكل المدني من نطاق مفهوم السيادة الذي تقومت به الدولة القومية، إلى فسحة مفهوم الرعاية الذي هو خيط هاد طريف لتهيئة التفكير في العالم بما هو مدينة الوجود الكونية[38]»، إن المسكيني يتخلص من بقايا التصور الهووي للدولة- الأمة في أفقنا بتفعيل فكرة الوطن الما بعد الميتافيزيقية، والتي تخص الجمهور الذي يستمد من أشكال عيشه المتعددة معناه في العصر بواسطة الرعاية كتقوم أنطولوجي يحقق المشترك الإنساني في سكن العصر كنوع من الصداقة.

## الأطروحة 6:

### الدولة- الأمة جهاز وآلة لإنتاجها

«لا يمكن تصور الحاجة إلى الدولة من دون تشخيص يصف عناصر الأزمة الروحية التي تضع عالما ما موضع السؤال[39]» إن هذا التمهيد من عند المسكيني يستجمع فيه موقفه في نشأة الدولة تاريخيا، باعتبارها حلا لأزمة، والتي كانت أزمة روحية دينية حول شكل ومعنى السلطة الروحية والاقتتال حولها، إلى النجاح أخيرا في التحول إلى السلطة الزمانية وتشكل الدولة العلمانية وشرعيتها كفض للنزاع الديني، وإن النقاش في أدبيات أسباب نشوء الدولة تاريخيا تنحو منحيين على العموم: منحى يرى أن نشوء الدولة كان نتيجة لمركزة الحكم التدريجي وتكوّن

35 المسكيني. الفيلسوف والامبراطورية. ص69

36 فتحي المسكيني. الهجرة إلى الإنسانية. الجزائر. منشورات الاختلاف. 2016. ص89

37 المسكيني. براقع التنين. ص53

38 المسكيني. الفيلسوف والإمبراطورية. ص ص 69- 70

39 المسكيني. براقع التنين. ص07.

الأقاليم وسيادة مركزية وتطور الجيش والعسكرة وتجمع رؤوس الأموال إلى غير ذلك مما أدى تدريجيا إلى نشوء الدولة[40]، ومنحى يرى أن نشوء الدولة عائد إلى الحروب (الدينية) وإنتاج الحروب (تيلي[41]) وبالتالي، فإن الدولة هي حل لأزمة دينية من جهة، وتنتج الحرب نحو أقاليم أخرى من جهة ثانية، ونجد أن المسكيني يندرج في المنحى الثاني: «ومن جهة فلسفية علينا المجازفة بالقول إن الحرب الدينية هي براديغم الحرب بإطلاق...، من أجل ذلك كان ظهور الدولة الحديثة بمثابة حل إجرائي ينقل مفهوم الحرب من نطاق الدين (حيث لا يمكن مراجعة المعتقدات) إلى معجم غير ديني (حيث يمكن التفاوض حول قواعد الاشتباك)[42]» فالدولة عنده ماهيتها الحرب «ولا معنى لدولة لا تقتل أو لا تشتق من الحرب ماهيتها ما عدا ذلك هي مزاعم إدارية[43]» فالدولة لها قدرة على شن الحروب وفقا لمبدأ العدو والصديق (شميت)، وهي تستمد معناها من هذه القدرة «حيث نشأ معنى جديد لماهية الدولة (stateness) يقوم على أن صناعة الدولة (state- making) تتماهى مع صناعة الحرب (war- making)[44]» إن هذا الترابط العميق بين الدولة والحرب يسمح لنا بفهم طبيعة الدولة باعتبارها جهاز حرب وآلة لإنتاجها، وحتى في الوقت المعاصر لم تتغير ماهيتها، على الرغم من كل ديمقراطية مزعومة «فإن الدولة عمل حربي قام به كل من استولى على مناطق السيادة في بلد ما[45]» وبالتالي يمكن النظر للدولة بوصفها جريمة منظمة (تيلي، 1985) أو يمارسها جهاز حكم ما يقوم بانتزاعها من آخرين؛ أي تتركز في يد شخص أو مجموعة يرضخ لها الناس ويلجؤون إليها لحفظ الأمن لهم[46]، أليست الدولة في الأخير لعبة معنى؟ ربما هذا ما يحاول قوله المسكيني: «يبدو أن ما يتحول في كل مرة ليس مفهوم الدولة فقط، بل دلالة الحرب أيضا. إن طريقة تنزيل البشر داخل القالب السياسي الذي يفرض عليهم نمطا محددا من الإقامة في الإقليم قد عرفت أطوار مختلفة من القرن السادس عشر إلى اليوم[47]» ووفقا للمسكيني حتى وبالرغم من تغير الدلالات إلا أنه لا يزال هناك ترابط وثيق بين الدولة والحرب، فالانتقال من الدولة الوسيطة إلى الدولة- الأمة ثم إلى الدولة القومية؛ فالدولة الحديثة لم يغير من معناها كحرب سواء أكانت حروبا دينية أو قومية أو حضارية، ويمتد هذا بدوره إلى معنى السيادة والسيطرة وهذا ما يركز عليه المسكيني في مقابل نظريات العقد الاجتماعي لنشوء الدولة، وهذا النوع من الطرح والتخريج يقوم بتعرية وتفكيك الوجه المظلم من الدول وخاصة الدولة- الأمة وهو مفيد في فهم أزمة الدول السلطوية التي تتقوم بحرب هووية ضد شعبها، وفتح سبيل ممكن نحو دول ديمقراطية «ولكن نواة الاشكال، أكانت صريحة أم ضمنية، هي ليست شيئا آخر غير الحرب أو إمكانية الحرب بوصفها بالتحديد نزاعا حول الأمة بوصفها مصدرا

40 نموذج ذلك كتاب: عزمي بشارة، مسألة الدولة أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، الدوحة قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2023، راجع ص ص 334- 335

41 Chrales Tilly, War Making and State Making as Organizd Crime, in: Peter B. Evans Dietrich Rueschemeyer & Theda Skocpol (eds), Bringing the State Back In (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 169

42 المسكيني. براقع التنين. ص 45

43 نفسه ص 07

44 نفسه ص 36

45 نفسه ص 58

46 عزمي بشارة، مسألة الدولة ص ص 109، 110

47 نفسه ص42

للشرعية السياسية[48]» وهذا يعني أن غاية انتاج الحرب من طرف الدولة هو اكتساب الشرعية لسيادتها ووجودها وسلطتها عن طريق استخدام فكرة الشعب وتحويله إلى أمة متجانسة بصفته هو وليس آخرا، لكي تدافع عن نفسها من خلاله، وبذلك فإن حرب الدولة- الأمة هي هووية دائما؛ فأزمة الهوية والشعب والأمة المعاصرة تشير إلى أن الدولة- الأمة تمر بأزمة شرعية في عصر الجمهور والعولمة و«لكن الدولة (الأمة أو ذات النزعة القومية خاصة) هي التي تصنع الحاجة إلى الحرب دفاعا عن هويتها[49]». إذن هناك صناعة تُطابق بين الدولة- الأمة والهوية والحرب تشكل واقعها التاريخي ومعناها الفلسفي السياسي، وقد تحولت إلى مقولات معيارية تفكر بواسطتها الدولة وتساوم أفرادها وفقا لذلك «وإذا ما نجحت دولة ما في اقناع الأجسام بابتلاع طعم الهوية بوصفه دواء ميتافيزيقيا نهائيا يبرر وجودهم، عندئذ فقط، ترتاح الدولة من عبء الشرعية وتتحول إلى وطن[50]» ويجدر بنا أن نسأل ما الذي جعل الدولة تتحول إلى جهاز إنتاج معنى؟ أليس ذلك خارج نطاق وظيفتها أو جوهرها؟ يبدو أن الأمر متعلق بإرادة السيطرة التي تحكمها، فهي كإله فان تصبو إلى شعب خاضع لا يملك من الوطن إلا ما تمنحه له، وربما يكون منشأ الدولة- الأمة تاريخيا قد كان لحاجة ملحة (رومنسية) لتجاوز أزمة ما. أما بالنسبة لنا ومنذ الاستعمار والاستقلال، فقد تحولت إلى وبال حقيقي على الشعوب، فهي لم تنجز من وعود الحرية والديمقراطية والرفاه إلا المسميات فقط، وآن الأوان لتجاوز هذا النمط من الدولة- الأمة إلى دول ديمقراطية حقيقية تحقق الشعوب ذواتها من خلالها «فقلق الشعوب يعني اضطراب الجنس الهووي الذي تتمثل نفسها من خلاله وتحولها دون وعي واضح إلى مجموعات سكانية أو أغلبيات تشريعية إجرائية بلا خطة للمصير[51]». لذا، ينبهنا المسكيني من أن أسئلة الهوية المعاصرة هي في ارتباط شديد بنهاية الدولة- الأمة، فالإجابة عن سؤال من نحن؟ ستقودنا حتما إلى البحث في صيغة الحكم والدولة التي تناسب أنفسنا الجديدة؛ وذلك لأن الدولة- الأمة جهاز هووي في حد ذاته، علينا أن ندرك بوادر تغيره التاريخي الحالي.

## الأطروحة 7:

**إن الانتقال الخطير من أفق الدولة/ الأمة إلى الإمبراطورية قد فرض علينا بعد تعديلا حاسما في آلة أنفسنا**

إن الدولة- الأمة تمر بأزمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة منذ ثمانينات القرن الماضي؛ وذلك يعود بشكل رئيس للاقتصاد المعولم، فما هي أزمة الدولة- الأمة؟ يمكن أن نحدد ثلاث أزمات كبرى تمر بها، وهي: أزمة شرعية، وأزمة سيادة، وأزمة إقليم، وزادت من حدة هذه الأزمات صعود نموذج الإمبراطورية الجديد على مسرح العالم، والذي تمثله أمريكا بشكل رئيس، «إن فشل الدولة- الأمة ليس في مفهومها، بل في

48 نفسه ص 60

49 نفسه ص 38

50 نفسه ص 08

51 نفسه ص82

توقيتها العالمي[52]» وما يركز عليه المسكيني هو نهاية صلاحية- الدولة الأمة في أفقنا كبرنامج حكم؛ إذ لم تعد لمفهوم الذاتية الذي بنيت عليه من مشروعية ولا للتصور الهووي للشعب من مستقبل «إن الدولة الحديثة هي دولة/ أمة؛ أي قامت على ادعاء قومي جاء يعوض أفق الملة بلا رجعة[53]» وبما أن الادعاء القومي حاليا لم يعد له من صلاحية من جهة تقوُّض مفهوم الهوية الثابتة أو الجامعة، فإن الدولة- الأمة فقدت الكثير من أسباب وجودها، «إن وجودنا الراهن هو عيش معا برغم كل مزاعم الدول اليومية التي لم تزل بعد[54]» وقد تحول اليومي ونموذج العيش إلى فضاء عمومي لا يمكن للدولة السيطرة عليه، وليس في حاجة إلى تبرير هووي لوجوده، بل هو عيش تداولي ومتعدد ومشترك في حد ذاته، يقاوم السلطة بإنتاج سلطة مضادة هي سلطة الجمهور الذي يسعى «إلى أن يصير صانع قرار سياسي[55]» يسترد من خلالها قدرته على المواطنة، والتي سلبته الدولة- الأمة إياها «فمواطن الدولة/ الأمة قد انقلب في الأثناء الزعامية إلى ذرة هووية[56]». ولذلك يجدر بنا أن نسأل وفق فلسفة المسكيني: ما هو شكل الدولة المناسب للمسلم الريزوماطيقي[57]، وماهي علاقته بالدولة- الأمة ونهايتها؟ «ذلك أن الانتقال الخطير من أفق الدولة/ الأمة إلى الإمبراطورية قد فرض علينا بعد تعديلا حاسما في آلة أنفسنا[58]» إن المسلم الأخير باعتباره نوعا من العيش المختلف في عصر العولمة لم يحقق بعد شكل ذاته اللاهووية والحرة في الانتماء إلى الإمبراطورية، وهو لم يتخلص من الدولة- الأمة إلا من الخارج، ولم ينجح بعد في المرور إلى «ما وراء الأفق الذات الكلاسيكية التي تأسس عليها مفهوم الدولة- الأمة[59]» خاصة وأننا لم نمر بمرحلة تأسيس الذات ميتافيزيقيا، ووجدنا أنفسنا بعد نقدها ونقد كل تأسيس في مرحلة بيذاتية تداولية تأسست عليها الإمبراطورية المعولمة، وهذا ما يجدر بنا استثماره بعد نهاية الدولة- الأمة؛ أي الانخراط في نقاش حر وكوني حول أنفسنا؛ ذلك «أن الأمة ليست انتماء بالولادة، بل هي هوية بالثقافة»[60] صنعتها الدولة ممارسة لسلطتها، ومستمدة شرعيتها منها لحاجة تاريخية متعلقة بالحروب بين الأقاليم، ونتيجة الانحراف عن مشروع السلم التنويري وفشله إلى القومية الرومنسية التي وجدت في هوية الأمة المتجانسة تبريرا لها، ولكن «الدولة/ الأمة قد استنفذت كل منطق الدولة التي قامت عليه عندما تبين بعد 11/9 أن مفهوم السيادة التي يقومها قد صار أكثر ما يكون هشا وإجرائيا فحسب»[61]؛ فالسيادة الإقليمية قد ضعفت كثيرا بعد صعود النيوليبيرالية الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات والأسواق العالمية المفتوحة وعبور السلع والأشخاص الأقاليم بسهولة

52 المسكيني. الهجرة إلى الإنسانية ص 224

53 المسكيني. الهوية والزمان ص 71

54 المسكيني. الفيلسوف والإمبراطورية. ص 08

55 هارت ونغري، الجمهور ص 543

56 المسكيني. الكوجيطو المجروح. ص 219

57 من أجل شرح موسع لمفهوم الريزوم عند دولوز يرجع إلى الفيلسوف الإمبراطورية ص 88- 95، وعلاقته بالمسلم الأخير ص ص 104- 105

58 المسكيني. الفيلسوف والامبراطوري. ص 71

59 نفسه ص 52

60 المسكيني. براقع التنين. ص 60

61 المسكيني. الفيلسوف والإمبراطورية. ص 177

أكبر، والتأثير داخل أسواق الدول المختلفة وازدياد انتشار أسلوب العيش الاستهلاكي ومساهمة أصحاب رؤوس الأموال الكبرى في تشكيل الرأي العام والفضاء العمومي، والذي يؤثر بطبعه في السياسات الداخلية للدولة كما أن الدولة- الأمة عبارة عن «بنية حقوقية- اقتصادية أيضا[62]» تغيرت مع تغير النظام الاقتصادي العالمي وصعود الهيئات الفوق قومية كالمنظمات غير الحكومية (NGOS)؛ فالمسكيني لا ينظر إلى السيادة كمسألة إقليمية ناتجة عن برنامج الحداثة السياسية فحسب، وإنما كمسألة أنطوسياسية أيضا؛ أي إن تقوّمها في العالم اليوم لم يعد له ما يسوغه من البُنى، فالجماهير المتكثرة صارت تستمد من اختلافها المحض شكل أنفسها في ممارسة حرية كونية ضمن فضاء عمومي يسعى إلى أن يكون عالميا أكثر فأكثر، وانتقال الدولة من مبدأ الحق إلى حقوق الإنسان باعتباره مبدأ شرعية أساسي يمد الدولة بمعنى سيادتها وإن «اهتزاز معنى الدولة الأمة وواقعة 11/9 هما يشيران إلى أفق استشكال ما يزال التفلسف الغربي بعيدا عن أن يستبصره[63]» لهو أفضل مثال على دخول العالم مرحلة جديدة لا تزال قيد الولادة والفهم والاستجلاء، وهذا الأفق هو أفق نوع إنساني جديد بات يرفض المفاهيم والسياسات التي تريد جوهرته ضمن مشاريع وأجندات هووية، وهو منفتح لكل تعددية، ولم يعد له من طموح تأسيسي، بل فقط العيش اليومي المتناهي والعرضي والإنجازي، وإن أفق هذا العيش ليس متعلقا بطرح ليبرالي؛ إذ إن الليبرالية لاتزال تتقوم بمقولة الذات الحداثية والتنويرية والمسكيني يسعى للتفكير ما وراء ذلك. وفي سياق آخر، وهو ما يطلق عليه الإنسان الأخير الذي هو: «الجمهور الإمبراطوري الذي تشكل بعد انحسار نموذج العقل/ الذات وتفكك مشروع التنوير على يد الدولة القومية. إنه نمط من البشر اليومي بلا أي ادعاءات متعالية. إنه لا أحد وأي كان في نفس الوقت، لم يعد يعنيه أو يستوعبه أي جهاز تمثيلي ما يزال مؤسسا على مقولة الفرد/ الذات. إن ديمقراطيته قادمة دوما، وفي كل مرة هو يكتشف وجها جديدا من غربته عن كل ما كان يطمئن إليه بوصفه هو، وبعبارة أدق هو يخترع في كل مرة نمطا جديدا من تسجيل كل ما يفعله ضد مجهول[64]» وهذا ما يستعيده المسكيني؛ أي مشروع تنوير جديد ولكن بلا سعي تأسيسي ذاتوي، عن طريق تملّك الذات بعد تفككها ضمن مشروع تنويري مغاير، ومن ثم البحث عن شكل الدولة الما بعد قومية بواسطة ذلك من خلال تنشيط هذا النمط من المُسائلة؛ أي مساءلة براديغم الذات والوعي وما نتج عنه من صناعة برنامج الهوية المتخيلة من قِبل الدولة- الأمة، وهي مهمة تاريخية لا تزال قيد الانجاز ولا تتطلب سوى قدر من الجرأة للمضي في طريق المشترك مجددا «فهل من الضروري التسليم بأن تكون الدولة لدى شعب ما هو رهين نشأة الشعور بالانتماء إلى نفسه بوصفه أمة قومية؟[65]» يبدو أن الأمر تاريخيا لم يسر على هذا النحو، فتشكل القوميات كان متأخرا دوما على تشكل الدول، والتصور القومي للشعوب هو تصور دائما يأتيه من خارجه. وعليه، فإن الدولة- الأمة تُشكّل من معنى الانتماء معنى قوميا؛ وذلك لإضفاء شرعية على وجودها لدى شعبها، ولكن هل يمكن أن يكون الانتماء اللاقومي واللاهووي لشعب ما مؤسسا

62 مايكل هاردت، نغري. الإمبراطورية ص 486

63 نفسه ص 175

64 نفسه ص 213

65 المسكيني. براقع التنين ص 43

لدولة وفي توافق معها؟ أو بالأحرى العكس، هل يمكن للدولة أن توجد من غير انتماء هووي لشعبها؟ إن هذا ما يدافع عنه ويقترحه المسكيني ضمن قراءته لمسألة النحن والإنسان الأخير في عصر الإمبراطورية والدولة المعولمة «فالأمة صفة متأخرة في مفهوم الدولة الحديثة[66]» و«يفترض مصطلح الدولة- الأمة تكافؤا تاما بين ثلاثة عناصر: الأمة= الدولة= الشعب[67]» ويجدر بنا أن نوضح أنه لا تطابق بين الأمة والقومية عند المسكيني، فإن «مصطلح الدولة- القومية بشكل مؤسف هي لا تعني بالضرورة الدولة- الأمة[68]» فالأمة جماعة متخيلة ذات صناعة ثقافية. وأما النزعة القومية، فهي ادعاء أصولي (من الأصل) للشعب وفي الغالب ذات نزعة عرقية، وقد تستخدم الدولة- الأمة فكرة القومية كمصدر للشرعية والموت من أجلها والدفاع عنها، ووفقا للمسكيني كان ظهور النزعة القومية نتيجة للعسكرة وفرض نوع من التجانس (إثني، ديني، لغوي)، ويمكن أن نلاحظ أن هذا ينضوي أيضا تحت براديغم الذات، ومجمل القول هو أن النزعة القومية هي الاستخدام السياسي للأمة، وهذا هو الفرق بين الدولة القومية والدولة- الأمة عند المسكيني.

إن انهيار النزعة القومية يجعل من فكرة الأمة تهتز خاصة في الديمقراطيات المتعددة الثقافية وبوادر بروز فضاء عمومي عالمي، ومن ثم، فإن شكل الدولة ووظائفها قد تغيرا حتما، خصوصا بالنسبة إلى الدول التي قامت «على منظومة زعامية صماء إلا لجوقتها الهووية[69]»

## الأطروحة 8:

### نحن سكان أصليين ولا- إقليميين لكل مكان

لقد كان للإقليم دور كبير في نشوء الدول تاريخيا ورسوخها، فمركزة الحكم والسيادة واحتكار العنف وشن الحروب وغير ذلك كانت تنجز كلها على إقليم محدد؛ فلا معنى لدولة ولا للعناصر التي ذكرناها آنفا من دون إقليم واضح وثابت، وهذا من أهم إنجازات الدولة- الأمة والذي بدأ يتزعزع مع صعود العولمة الاقتصادية والسياسية ونموذج الإمبراطورية الجديد الذي يتجاوز الأقاليم ويفتحها كشبكة مترامية لجمهور لا انتماء له إلا إلى العالم المعولم، وإلى ذاته المتعددة «وإن هذا هو مرض الدولة/ الأمة العضال: هي لا ترى على إقليمها غير كائنات هووية بلا أي مخزون ذاتي فردي خاص. إن شعارها الرسمي هو الهوية قبل الذات[70]». إن بين إقليم الدولة- الأمة وشعب هووي تلازم، فهي كإقليم مغلق تتطلب جماعة متخيلة تقوم باستخدام انتمائها كأداة من أدوات حكمها، فهي تبحث عن مفهوم هووي للمواطن والمواطنة تحفظ به وجودها وثبات

66 نفسه ص 56

67 نفسه ص57

68 نفسه ص57

69 المسكيني. الكوجيطو المجروح ص 221

70 المسكيني. الهوية والحرية ص 240

إقليمها، ولذلك علينا أن نسأل ماذا بقي من الدولة- الأمة بعد تغير مفهوم الإقليم الذي صار مفتوحا ومتوسعا أكثر بسبب الأسواق العالمية وبعد أن «انقلب أفراد الدولة/ الأمة إلى سكان أصليين ولا- إقليميين لكل مكان[71]». إن هذه التوصيفات عند المسكيني هي تدل على نهاية الدولة- الأمة كمرحلة تاريخية في أفقنا ويجدر بنا أن ننجح في فهم حالة ما بعد الدولة- الأمة التي تمر بها نحننا الحالية، والنحن هنا مقصود بها ذات بلا هوية صارت تجد في كل مكان مقاما للسكن الإمبراطوري ولم يعد يحدها الانتماء الإقليمي فقد «كانت قوة الدولة/ الأمة إقليمية بالأساس. كل ما فيها إقليمي إلى حد اللعنة: أرضها ولغتها وذاكرتها ودينها وهويتها وأجهزتها ومخيالها وزعمائها. ومن ثمة، فكل شخوصها أداتية. ولذلك فهي بالأساس، برنامج سلطة قائم في جوهره على الفرق الإقليمي والأداتي بين الداخلي والخارجي. مع الحداثة المغايرة صار كل شيء لا- إقليميا. وفجأة سقط كل ما هو أداتي في حريتنا[72]». إن المسكيني يجعل بشكل ما ترادفا بين الإقليم والهوية والسلطة، والتي كلها برامج وأدوات للدولة- الأمة ومع حداثة مغايرة تصبو للمشترك الإنساني صارت كل العناصر السابقة لا إقليمية؛ أي لاهووية، فمع المترحل وعودة إمكانية السرد واختراع الذات للإنسان، والتقنية بما هي بنية كينونة الإنسان المعاصر، صار سقف الحرية العالي الذي يطالب به الفرد والجماعات يسعى للحد من سلطة الدولة ويتحداها ويراقبها قدر الإمكان ضمن برنامج حداثة مشتركة ومختلفة في آن واحد بين الثقافات، ولنا في الفضاء الأمريكي الإمبراطوري الجديد الذي أخذ في التشكل أحسن مثال نستجمع فيه العناصر السابقة: «فالفضاء الأمريكي، منذ البداية، لم يكن فقط فضاء متوسعا إلى الخارج وبلا حدود: بل أيضا فضاء متكثفا إلى الداخل، فضاء تقاطع، مصهر تهجين مستمر[73]» حيث لا يشكل إلا وحدة مؤقتة ومتجاوزة دائما، يضم ما هو مختلف ككثرة ويتجاوز ثنائية هوية/ اختلاف، فلا حدود أو فواصل في الداخل وهذه الإمكانية الجديدة هي وجه من أوجه أمريكا الذي هو في تدافع مع الوجه القومي، فهي «دستور إمبراطوري في معنى أنه تأسس على نموذج مزدوج: إعادة مفصلة لفضاء مفتوح وإعادة اختراع لعلاقات متباينة ومتفردة باستمرار في نطاق شبكات تقطع أرضا بلا حدود[74]»؛ أي تحقيق المشترك[75] وهذا المشروع المحتمل هو ما يسعى المسكيني لتلقفه؛ أي بناء اتصال (لغوي) بين فضاءات انقطعت عن بعضها وإعادة تنشيطها وفتحها على اختلافها وتعددها الذي هو كامن فيها، في فضاءات ريزومية منتشرة في أقاليم تقنية بلا حدود نهائية.

71 نفسه ص 221

72 نفسه ص 221

73 المسكيني. الفيلسوف والإمبراطورية ص 101

74 نفسه ص 103

75 حول مفهوم المشترك راجع: المسكيني، الهوية والحرية ص 171- 174

إن ما نشهده حاليا هو نهاية الأقاليم الهووية وبداية فضاءات الحرية التي تجد في المشترك الحقوقي الكوني والبيئي مصدر شرعيتها، والذي لم تعد للدولة- الأمة القدرة على اختطافه، ويجدر بنا أن نسير في هذا السبيل بوصفه مشروعا ممكنا، يتطلب الالتزام والتضامن الأخلاقي[76] للجماهير العالمية.

## الأطروحة 9:

**إن العولمة مرحلة تقع ما بعد فلسفات التاريخ التي بررت وجود الدولة القومية، وهي أيضا مرحلة ما بعد مدنية من حيث هي اندفاع كوسموبوليطيقي نحو المواطنة العالمية**

إن النقاش في أدبيات النظرية السياسية والاجتماعية لا يزال محتدما حول العولمة ومدى تأثيرها وتهديدها لسيادة وسلطة ووظائف الدولة- الأمة مما يجعل تبني موقفا نهائيا حول هذه القضية موقفا مهزوزا، وربما كانت العولمة برنامجا نسعى لتحقيقه أكثر من إجابة جاهزة حول شكل العالم اليوم وموضعنا فيه وبمثابة السبيل للانعتاق من هووية الدولة، وهذا ما نجده في قراءة محتملة لنصوص المسكيني، فهو يسائل العولمة كبرنامج فلسفي نحن في حاجة إليه أكثر من كونها واقع، على الرغم من أنه لا ينفي الثاني، ويجدر أيضا أن ننبه إلى أن العولمة والمشترك الإنساني هي نتيجة في فكر المسكيني، فنقده للعقل الهووي بمختلف تمظهراته: الأنطولوجية، الأخلاقية، السياسية والثقافية، يؤدي مباشرة إلى نتيجة مفادها أن العولمة هي الشكل المناسب الحالي لوجود الإنسان في العالم «أجل إن العولمة مرحلة تقع ما بعد فلسفات التاريخ التي بررت وجود الدولة القومية، وهي أيضا مرحلة ما بعد مدنية من حيث هي اندفاع كوسموبوليطيقي نحو المواطنة العالمية، وهي بذلك مرحلة ما بعد قومية تلمح إلى انزلاق الإنسانية في وجود تاريخي لن يعود فيه الشعب هو النواة الحقوقية للدولة[77]»، إن نهاية عصر الإيديولوجيات الكبرى ترك الإنسانية تدخل عصر تجربة جديدة، ونحن نريد منه أن يكون عصر الكوني، فلم تعد المشاريع الكبرى للشعوب القومية بمثابة مبرر وجودها، وإنما تعايشها المختلف الحر في ديمقراطيات تداولية أو ديمقراطيات اختلاف[78] التي تجد في الجمهور أساسا لها، ومن فكرة الإنسانيات المختلفة والمتقاربة هدفا لها ضمن مشروع مجتمع مدني عالمي وعدالة عالمية تسمح للشعوب بتحقيق ذاتها وديمقراطيتها، وينبنها المسكيني إلى أن: «ما ثار عليه الشباب، ما بعد القومي أو المعولَم والمعولِم لقضاياه، هو الاستعمال الهووي للدولة في ظل الحكم الدكتاتوري، وليس مفهوم الدولة بعامة[79]»؛ إذ إن العولمة لا تقصي الدولة ولكنها تحررها من الاستخدام الهووي، وهو ما يطالب به المسكيني؛ أي إن العولمة ونهاية الدولة- الأمة هي وسيلة للتخفيف وربما للتخلص من هووية الدولة وتحقيق برنامج

76 «Cosmopolitan solidarity has to support itself on the moral universalism of human rights alone» Jürgen Habermas, The Postnational Constellation, translated by Max Pensky, MIT Press Edition, 2001, p 108

77 المسكيني. الفيلسوف والإمبراطورية ص 175

78 «وهذا الوجه الثاني للعولمة لا يعني أن كل واحد في العالم سيصير ذات الشيء، بل هو يوفر إمكانية اكتشاف المشترك الذي يمكننا من التواصل والعمل المشترك، في الوقت الذي نظل فيه مختلفين»، هارت ونغري، الجمهور ص 32

79 المسكيني. الهجرة إلى الإنسانية ص 224

الديمقراطية التي هي دائما في تأجيل سواء بالإمبريالية أو بالسلطوية، والإحجام عن الاستخدام الهووي للشعب كمصدر للشرعية واستبداله بالجمهور الكوني الذي يقرر مصيره بحرية جذرية وكنمط من الشرعية الجديدة «وهذا التشخيص ليس حقوقيا فقط، بل هو تاريخاني، نعني أنه ليس ناتجا عن نقد ابستيمولوجي للأساس النظري لمفهوم الدولة الحقوقية، بل هو علامة على تغير طريف في تاريخ العالم نفسه[80]». إن أزمة الشرعية والفضاء العمومي والعزوف عن المشاركة السياسية والانتخابات وضعف اليسار وتخبطات مشروع دولة الرفاه وصعود أصوات الأقليات على اختلاف أنواعها واهتزاز التمثيل السياسي وتحول المجتمعات أكثر فأكثر إلى صيغة تعددية ثقافية وفقدان الدولة- الأمة للوسائل التي تمكنها من مواجهة العولمة الاقتصادية، هو من أهم دلائل هذا التغير كما أن «مفهوم الجمهور كبديل نظري وأنطولوجي عن فكرة الشعب التي هي اختراع حقوقي حديث صاغه هوبز وحوله فلاسفة العقد ثم فلاسفة الدولة- الأمة إلى سند هووي ودستوري لكل وجود مدني[81]» هو توصيف لحالة المجتمعات التي تزداد عولمتها شيئا فشيئا، وتتخلص من تصورها لنفسها كشعب موحد، حتى وإن واصلت في استخدام نفسها ضمن هذه التسمية ويدعونا المسكيني إلى «استثمار مقولة الجمهور التي انقلبت اليوم إلى براديغم ما بعد قومي لوصف الجموع الإمبراطورية الحديثة[82]»؛ فإذا كان الشعب يسكن دولة- أمة وهي بدورها في حاجة لشعب موحد لقيامها، فإن الجمهور في حاجة إلى العولمة أو إمبراطورية لكي يسكن العالم، وهي في حاجة له لكي تحقق مشروعها وسيادتها اللامركزية، «إن الإمبراطورية هي الأفق الثقافي لكل أصناف الدولة- الأمة المعاصرة، سواء كانت غربية أم شرقية امبريالية أم قومية»[83]، وهو أمر يتحقق بقدر ما ننجح في تهيئة هذا الأفق الذي نحن فيه بواسطة استئناف وخلق ثقافة الكوني والمشترك مجددا من مصادر أنفسنا ووصولا إلى العالمي، وليس في هذا دعوة إلى وحدوية نافية لكل اختلاف ولكن عندما تتحول الامبراطورية إلى ثقافة عالمية يمكن السلوك إليها بمشاريع سياسية مختلفة، وفي هذا نوع من الفصل بين الثقافي والسياسي ولكنه ليس فصل جذري، وعلينا الحذر من «العولمة في صيغتها شبه اللاهوتية الراهنة هي لا تعدو أن تكون أضعف انفعالات المستقبل[84]» والبحث عن عولمة مغايرة بما هي إشكالية تاريخانية تُنجِز علمنة حقيقية ومشروعا كونيا يجعل من الإنسان معتنيا وراعيا للعالم لا مسيطرا عليه وفق العقل الأداتي الذي يجد في الدولة- الأمة الهووية أرضيته المشروعة. ولذلك كيف نحقق دولة تتحمل الكوني وفكرة الإنسانية الجديدة؟ يبدو أن الفهم الجمهوري الذي هو: «عقل عمومي كوني يحمي البشرية في كل مكان من الكوكب من أي تعصب هووي إزاءها مهما كانت طبيعته»[85] هو مشروع لم ينجز بعد، ويمكن له أن يحقق شيئا من المطالب التي اقترحها المسكيني إلى حد الآن، والتي تشترط كذلك تدخل سياسات الحكومات لإنجازها، والتي

80 المسكيني. الفيلسوف والإمبراطورية ص 171

81 المسكيني. الهوية والحرية ص 29

82 نفسه ص 34

83 المسكيني. الفيلسوف والإمبراطورية ص 143

84 نفسه ص 192

85 المسكيني. الهوية والحرية ص 35

لا تزال مترددة ومتخوفة من العولمة، وخاصة في شقها الثقافي؛ وذلك خوفا من زوال قدرتها على السيطرة. لذا ثمة تدافع كبير في عالم اليوم بين الدولة- الأمة والدولة المعولمة ونموذج ذلك أمريكا (كمصطلح تفكير وفقا للمسكيني) التي هي «اللحظة القصوى من الدولة/ الأمة التي اكتشفت فجأة أن العولمة الاقتصادية يمكن جدا أن تنقلب إلى علامة على مولد إمبراطورية ما- بعد- حديثة هي الدولة العالمية لعصر الديجتال[86]»، وفي التحليل الأخير، يعد موقف المسكيني موقفا نقديا للعولمة الحالية ويسعى لاستصلاح نموذج ثقافي- سياسي جديد لها يجد في اليومي والجمهور والإمبراطورية الجديدة منطلقه ونهايته في عصر لا يزال مترددا في تحقيق برنامج الكونية ضمن مشروع علمنة جذري، «فإن التفكير ما بعد الميتافيزيقي الذي يخصنا هو تدريب العقول المتبقية على استعمال تاريخاني للهائل، من أجل التحضير لمجيء إنسانية ما- بعد- الملة[87]» لذلك يكون مشروع العولمة وفقا للمسكيني، مشروع عولمة معقدة[88] وسيرورة ومهمة أكثر من أنها خطة قد تم إنجازها، أي أنها مشروع لم يكتمل بعد على الجماهير أن تنجزه.

## الأطروحة 01:

### الدولة كائن لغوي آن الآوان لترجمته في مقام تداولي آخر

هل هناك علاقة أو إمكانية لممارسة ديكولونيالية في ما يخص مفهوم الدولة- الأمة وواقعها التاريخي في سياقنا؟ من الصعب كثيرا أن نقدم إجابة نهائية، خاصة وأن المشروع الديكولونيالي لا يزال يتشكل في مواضيعه ومنهجيته، ولكن وفقا للمبدأ العام للعصيان المعرفي (والتر منيولو) يمكن لنا أن نُخضِع مفهوم الدولة- الأمة للتفحص الديكولونيالي، فهي في النهاية مفهوم كذلك.

يمكن أن نلاحظ اهتمام المسكيني في كتاباته المتأخرة وبعضا من ترجماته اهتماما بالإشكالية الديكولونيالية، وهو اشتغال وإن كان متأخرا نوعا ما في فكره، إلا أنه يمكن استجلاء مواقف ديكولونيالية من مجموع إنتاجه الفلسفي، ويمكن لهذا الاهتمام أن يشمل مفهوم الدولة- الأمة ونهايتها، خاصة وأن الدولة كواقع تاريخي تشكل عندنا بعد حركات الغرب الاستعمارية للدول العربية[89]، فإنتاج معرفة حول شكل الدول المناسب لنا من غير قطيعة ساذجة مع ما هو كوني في كل ثقافة، يعد جزءا من مشروعنا الديكولونيالي، فالكوني عند المسكيني لا يلغي الاختلاف، وإنما يقبله ضمن مشروع كوني للاختلاف وحق كل ثقافة في أن تقدم فهمها الكوني للإنساني، وعلى الرغم من صعوبة تحقيق هذا الموقف، إلا أنه غاية مشروعة نسعى إلى تحقيقها قدر الإمكان؛

86 المسكيني. الفيلسوف والإمبراطورية ص 180

87 نفسه ص 197

88 «العولمة (مجموعة) عملية (عمليات) معقدة وليست حصيلة، ربما لا يكون العالم معولما لكنه في طور التعولم»، كولن هاي وآخرون، الدولة: نظريات وقضايا ص 320

89 يعود تشكل الدولة العربية تاريخيا وفق قراءة المفكر عزمي بشارة إلى نموذجين: إما أنه تشكل ناجم عن تدخل مباشر للاستعمار الغربي كحالة سورية والجزائر أو أنه تشكل ناجم عن تنظيمات عثمانية سابقة سبقت التدخل الاستعماري الغربي المباشر الذي واصل العملية كحالة مصر وتونس والمغرب الأقصى. للمزيد راجع: عزمي بشارة، الدولة العربية: يحث في المنشأ والمسار، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2024

فالمقاومة هي الموقف الأصيل الذي نمتلكه الآن «فأن تقاوم معناه أن تفكر بلا ذاكرة جاهزة»[90]، وتعيد اختراع انتماء جديد ومؤقت في كل مرة؛ أي انتماء تاريخاني يستمد من مصادر ذاته مادته، فهو انتماء لا هووي وحر وغير قيامي بتاتا[91]، خاصة وأن الدولة الغربية في وجه منها كانت قد بنت هويتها من منطق استعمار الآخر، وبالتالي فإن وجها من شرعية الدولة- الأمة قائم من منطق استعماري هووي[92]. إن بناء الدولة- الأمة عندنا مر بصعوبات جمة، ومازلنا نراهن على هذا التصور للدولة، على الرغم من فشله منذ الاستقلال عن الاستعمار الغربي، فالأمة قد أدت دورا مهما في تحرير الشعوب، ولكن صلاحيتها قد انتهت عالميا، وتم تأجيل الديمقراطية إلى أجل غير مسمى، وما زلنا لم نفلح «في بناء دول الاستقلال ما- بعد- الاستعمارية من فرط محاكاتها الكثيفة لنموذج الدولة- الأمة الأوروبي الذي أنتج ظاهرة الاستعمار، هو الذي دفع الشعوب منذ ثمانينات القرن الماضي إلى تنشيط حسها الهووي تنشيطا مرعبا[93]» ويمنحنا المسكيني في نقده لمفهوم الدولة- الأمة قدرة على إمكانية إنتاج معرفة أصيلة حول شكل الدولة المناسب لنا، فهو يدفع الدولة- الأمة إلى قبرها دفعا أخيرا، ويفتح الباب على مهمة صعبة لمثقفي اليوم لإنجاز معرفة أصيلة وكونية حول الدولة لا يزال حتى الغرب يتخبط في إنجازها، والذي لم يتخلص بعد من بقايا الملة والتفكير الهووي[94]، وإن من الأسئلة الجذرية التي يطرحها المسكيني علينا هو السؤال التالي: «وهل الدولة كائن لغوي آن الآوان لترجمته في مقام تداولي آخر؟[95]»، الدولة تعبير لغوي تاريخي متعلق بحل نزاع وحرب ما، والدولة لغة معلمنة نقلت السلطة من الروحي إلى الزماني. إن الإقليم والسيادة والشرعية والسلطة والسيطرة والشعب ترجمات وألعاب لغوية وتدبيرات تعقلية غرضها تنظيم وإدارة التعايش وفق مبدأ العدالة. إن كل هذه التأويلات عبارة عن إمكانات لفهم الدولة، بوصفها كائنا لغويا ربما يمكننا توجيهه وترجمته في مقامات مغايرة، وإن هذا الموقف هو ديكولونيالي بامتياز؛ وذلك لأن لغتنا هي أخص ما نملك لإنتاج معرفة أصيلة حول أنفسنا، ونتيجة لهذا، فإن هذه المهمة التي يطرحها المسكيني هي مهمة جيل وعصر بأكمله للتحرر في دول الإنساني؛ إذ «إن العرب قد اكتشفوا الدولة الحقوقية في أفسد مظاهرها، نعني كونها مؤسسة على العقل الحديث بما هو مردود إلى بنية أداتية بحتة. وبعبارة تاريخية، إن نموذج الدولة العربية المعاصرة ما يزال هو هو منذ تجربة محمد علي في مصر القرن التاسع عشر[96]»

---

90 المسكيني. فلسفة النوابت ص 30

91 «فإن مقاومة العولمة هي عندنا قد ظهرت في صيغة أقرب ما تكون إلى المعجم اللاهوتي، وإلى أن تتأول من خلال فكرة ما- بعد- حديثة عن القيامة» المسكيني، الفيلسوف والإمبراطورية ص 176. وحول تحليل شامل راجع: نفس المصدر ص175- 188

92 أنظر: مايكل هاردت وأنطونيو نغري، الإمبراطورية ص 193- 197

93 المسكيني. الفيلسوف والإمبراطورية ص 142

94 «ولأن هابرماس لا يقبل مراجعة فكرة الغرب، أعني إعادتها إلى أصولها اللاهوتية/ السياسية التي لم يفعل الجهاز الحقوقي غير وضعها خارج المدار فحسب»، المسكيني. الفيلسوف والامبراطورية ص 174

95 المسكيني. براقع التنين ص 97

96 المسكيني. الهوية والزمان ص 45 الهامش رقم 3

## خاتمة:

بعد كل الأطروحات والانتقادات السابقة، نستطيع القول إنّ مجمل موقف فتحي المسكيني من الدولة-الأمة هو موقف يرفض مواصلة التفكير في سياقها والدفاع عنها والتأسيس لها، وإنما يجب الدخول في عصر ما بعد الدولة عن طريق فهم التغيرات التي تحدث حاليا في العالم والبحث عن أشكال جديدة للدولة تتناسب مع جمهور اليوم كنمط من التدبير العملي للحياة، مع عدم القطع مما يمكن أن نستفيده من الدولة الحديثة المعاصرة بصفتنا مشاركين في العصر كشكل من الوطن الكوني.

## المراجع:


***- العربية:**

فتحي المسكيني. فلسفة النوابت. بيروت لبنان. دار الطليعة. 1997

_____. الهوية والزمان تأويلات فينومينولوجية لمسألة النحن. بيروت لبنان. دار الطليعة. 2001

_____. الهوية والحرية نحو أنوار جديدة. لبنان. جداول للنشر والتوزيع. 2011

_____. الكوجيطو المجروح أسئلة الهوية في الفلسفة المعاصرة. الجزائر. منشورات الاختلاف. 2013

_____. الفيلسوف والإمبراطورية في تنوير الإنسان الأخير. الدار البيضاء- المغرب. المركز الثقافي العربي. 2005

_____. الهجرة إلى الإنسانية. الجزائر. منشورات الاختلاف. 2016

_____. براقع التنين أو كيف تصبح حاكما هوويا؟ مصر. مؤسسة هنداوي. 2023

_____. الاستخلاف المستحيل مقاطع من سيرة الإله الأخير. مصر. مؤسسة هنداوي. 2024

_____. فلسفة الأشياء الصغيرة. مصر. مؤسسة هنداوي. 2024

عزمي بشارة، مسألة الدولة أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، الدوحة قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2023

مايكل هاردت وأنطونيو نيغري. الإمبراطورية. ترجمة فاضل جكتر. المملكة العربية السعودية. مكتبة العبيكان. 2002

مايكل هارت وأنطونيو نغري، الجمهور: الحرب والديمقراطية في عصر الإمبراطورية، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، بيروت المنظمة العربية للترجمة، 2015

كولن هاي وآخرون، الدولة: نظريات وقضايا، ترجمة أمين الأيوبي، الدوحة قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2019

***- أبحاث منشورة على الإنترنت:**

وائل شويحة. في الإجابة عن سؤال من نحن؟ قراءة في فكر فتحي المسكيني. مؤسسة مؤمنون بلا حدود. 2024

https://shorturl.at/3qi65

***- الأجنبية:**

Paolo Virno, A Grammar of the Multitude. Translated by: Isabella Bertoletti, James Cascaito, Andrea Casson. (Usa: Semiotexte, 2004)

Chrales Tilly, War Making and State Making as Organized Crime, in: Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer & Theda Skocpol (eds), Bringing the State Back In (Cambridge: Cambridge University Press, 1985)

Jürgen Habermas, The Postnational Constellation, translated by Max Pensky, MIT Press Edition, 2001

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com